



قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد

د. إبراهيم أونور

العدد

(41)

بنك

سلسلة الخبراء:

سلسلة تنمية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة الخبراء
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد

د. إبراهيم أنور

مارس 2011

العدد (41)

المحتويات

5 تقديم
6 أولاً: المقدمة
7 ثانياً: الدراسات السابقة
8 ثالثاً: أهم ملامح القطاع المصرفي الخليجي
12 رابعاً: منهجية البحث
14 خامساً: نتائج البحث
18 سادساً: الخلاصة
18 سابعاً : ملخص المناقشات
20 المراجع
21 الملاحق

تقديم

تأتي أهمية اختيار موضوع هذا الإصدار، من تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة، لمعرفة القدرة التنافسية للقطاعات المصرفية في الدول العربية، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي المتسارع، لأسواق المال العربية خلال الأعوام السابقة. تعتمد نتائج التحليل، على فرضية أن مستوى الكفاءة المحققة لدولة ما، يعكس مقدرة قطاعها المصرفي على المنافسة الإقليمية، لجذب رؤوس الأموال وتحقيق عوائد استثمارية بأقل التكاليف الإدارية الممكنة، الأمر الذي يدعم إمكانية أن تصبح الدولة المعنية مركزاً مالياً إقليمياً. مما لا شك فيه، أن تقليل المصروفات الإدارية واختيار السياسات المصرفية التي تعظم ربحية القطاع المصرفي، تمثل أهم الأهداف الاقتصادية للقطاع المصرفي في أي دولة.

تقوم الدراسة أولاً، بتحليل طبيعة ملكية رساميل المصارف الخليجية من حيث توزيعها بين القطاع الخاص والحكومة واستثمارات أجنبية، وثانياً، بالتعرف على العلاقة بين أداء الكفاءة للقطاع المصرفي في كل دولة، وأهم النسب المالية التي تعكس الحجم والربحية ومؤشر للمخاطر المالية للبنوك في كل دولة، وثالثاً، بقياس الكفاءة لبنوك الدول الست بغرض التعرف على الوضع التنافسي بين هذه البنوك.

توضح نتائج الدراسة أن البنوك الخليجية قد حققت أعلى مستويات الكفاءة في عام 2007، حيث انخفض مؤشر الكفاءة في عام 2008. ونتيجة لتراجع الكفاءة في عام 2008، تقدر الدراسة أن نسبة الإنتاج المفقود في القطاع المصرفي الخليجي بحوالي 16% مقارنة بحوالي 5% في عام 2007، وتوضح أيضاً أن نسبة كبيرة من تراجع الكفاءة ناتج عن تراجع كفاءة الحجم التي تعني عدم كفاءة استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك. ولمعرفة العوامل المؤثرة على الكفاءة، فقد تم قياس العلاقة الارتباطية بين مؤشرات الكفاءة ومؤشرات مالية تتضمن مؤشر الربحية للأصول، ومؤشراً للمخاطر، ومؤشراً لحجم البنك. توضح النتائج أن أهم مصدر لعدم كفاءة البنوك الخليجية هو عدم قدرة المصارف على تشغيل الودائع بصورة كفوءة وعدم وجود أدوات مالية لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

المدير العام

أولاً: مقدمة

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى الكفاءة الفنية للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2006-2008، وذلك للتعرف على حالة التنافسية بين 36 بنك تجاري، موزعة بين دول المجلس من إجمالي البنوك التجارية العاملة في المنطقة حتى عام 2008، التي تصل حوالي إلى 50 بنك. تبلغ نسبة ودائع البنوك التي شملها البحث حوالي، 70% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في دول الخليج، الأمر الذي يدعم شمولية نتائج الدراسة.

تُعرف الكفاءة الفنية بأنها جزء من الكفاءة الاقتصادية والتي تشمل بدورها الكفاءة الفنية والكفاءة السعرية، حيث تعتبر منشأة ما أكثر كفاءة من غيرها إذا ما استطاعت إنتاج مستوى أعلى من الإنتاج بنفس مستوى تكاليف التشغيل، بينما تكون المنشأة أكثر كفاءة سعرية في حال استخدامها للموارد المطلوبة بالطريقة التي تعظم أرباحها. وبما أن تعظيم الأرباح قد لا يعزز الوضع التنافسي للبنوك في كل الأحوال فإنه سيتم التركيز في هذه الدراسة على قياس الكفاءة الفنية فقط. تتناول الدراسة الجوانب التالية من عمل البنوك التجارية:

1. تحليل طبيعة ملكية رساميل المصارف الخليجية من حيث توزيعها بين القطاع الخاص والحكومة والاستثمارات الأجنبية.
2. التعرف على العلاقة بين أداء الكفاءة الفنية لكل دولة وأهم النسب المالية التي تعكس الحجم والربحية ومؤشر المخاطر المالية للبنوك في كل دولة.
3. قياس الكفاءة الفنية لبنوك الدول الست بغرض التعرف على الوضع التنافسي بين هذه البنوك.

تعتمد نتائج التحليل على فرضية أن مستوى الكفاءة المحققة لدولة ما يعكس مقدرة قطاعها المصرفي للمنافسة الإقليمية على جذب رؤوس الأموال وتحقيق عوائد استثمارية بأقل التكاليف الإدارية الممكنة، الأمر الذي يدعم إمكانية الدولة المعنية أن تصبح مركزاً مالياً إقليمياً. ومما لا شك فيه أن تقليل المصروفات الإدارية واختيار السياسات المصرفية التي تعظم ربحية القطاع المصرفي تمثل أهم الأهداف الاقتصادية للقطاع المصرفي في أي دولة.

تشتمل بقية هذه الورقة على خمسة أقسام. يتناول القسم الثاني استعراضاً لأهم الدراسات السابقة حول كفاءة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي القسم الثالث تمت مناقشة أهم ملامح القطاع المصرفي الخليجي، وفي القسم الرابع تم توضيح منهجية البحث، كما تمت مناقشة نتائج البحث في القسم الخامس، وفي القسم السادس خلاصة البحث والقسم الأخير ملخص المناقشات.

ثانياً: الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع قياس الكفاءة الفنية في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون دراسة قام بها على درات وآخرون (Derrat et al, 2002) تناولت الفترة (1994-1997). إقتصرت هذه الدراسة على بنوك دولة الكويت فقط، وذلك باستخدام ثلاثة مدخلات هي عدد العمال ورأس المال والودائع واثنين من المخرجات هما القروض والاستثمارات.

توصلت الدراسة إلى أن البنك الصناعي والبنك العقاري هما أكفأ البنوك في الكويت، كما توصلت أيضاً أن البنوك الصغيرة أكثر كفاءة من البنوك الكبيرة، الأمر الذي يوحي بأن من أهم مصادر عدم الكفاءة، اتساق تقنيات الإنتاج بالعوائد المتزايدة للحجم، مما يتطلب تقليص النفقات الإدارية بالنسبة للبنوك الكبيرة الحجم لتزيد من كفاءتها⁽¹⁾.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع قياس الكفاءة في دول مجلس التعاون دراسة أعدها محمد السقا (2008)، توصل فيها إلى أن البنوك الكويتية هي أقل كفاءة مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون، حيث لا يظهر أي من البنوك الكويتية على منحنى الأداء الأفضل لبنوك دول الخليج الأخرى. ومن الجدير بالإشارة هنا، إلى أن هذه الدراسة تعتبر تاريخية نسبياً، إذ أن عينة الدراسة تتناول الفترة من (1997-2004)، كما أن هناك مشكلة خاصة بحصر المخرجات في القروض والاستثمار فقط دون الأخذ في الحسبان الربحية، هذا بالإضافة للتركيز على قياس الكفاءة بافتراض زيادة عوائد الحجم فقط دون الأخذ في الحسبان ثبات عوائد الحجم⁽²⁾.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع كفاءة البنوك الخليجية، دراسة الإمام (2003)، وذلك باستخدام القروض والاستثمارات كمخرجات وكل من الأصول الثابتة والعمل ورأس المال كمدخلات. توصلت الدراسة إلى أن بنوك السعودية والبحرين هي الأكثر كفاءة بين دول الخليج. وتعزي الدراسة الاختلاف في مستويات الكفاءة بين مصارف دول الخليج إلى اختلاف عوامل البيئة التشغيلية في دول مجلس التعاون. ومن أهم السلبيات المحيطة بهذه الدراسة، أنها تركز على قياس الكفاءة في عام 1999، وبالتالي فإن نتائج الدراسة لا تعبر عن فترة زمنية ممتدة وإنما تعبر عن نقطة زمنية واحدة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات المذكورة أعلاه في ثلاثة أشياء: الأول: بأنها تتناول عدداً أكبر من البنوك التجارية العاملة في دول الخليج مقارنة بالدراسات السابقة، وتشمل عينة الدراسة الفترة من 2006 إلى 2008، التي تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لأسواق رأس المال الخليجية، لأنها تتضمن مستجدات إقتصادية هامة بما فيها سياسة انفتاح أسواق المال الخليجية لرؤوس الأموال الأجنبية، هذا بجانب تداعيات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال الخليجية التي بدأت أثارها بالظهور بدءاً من منتصف عام 2008.

كما تختلف الدراسات أيضاً في المنهجية، إذ تعتمد معظم الدراسات السابقة على فرضية إما ثبات عوائد الحجم أو تغير عوائد الحجم. أما في الدراسة الحالية، للتمكن من تحليل الكفاءة الفنية

بصورة شاملة، فقد أخذ في الاعتبار قياس معيار الكفاءة بناءً على فرضية ثبات عوائد الحجم وكذلك فرضية تغير عوائد الحجم. وتحاول الدراسة الحالية تحديد مصادر عدم الكفاءة من خلال تحليل علاقة مؤشرات الكفاءة الفنية ببعض النسب المالية للبنوك. وقبل التطرق لمنهجية الدراسة، فإنه من المفيد تسليط الأضواء على أهم ملامح القطاع المصرفي في دول الخليج.

ثالثاً: أهم ملامح القطاع المصرفي الخليجي

من أهم سمات البنوك الخليجية كما تمت الإشارة لذلك في دراسة الحسن وآخرون (2010) اعتمادها شبه الكلي على الودائع كمصدر أساسي للتمويل، وعلى القروض كمصدر رئيسي لخلق العوائد، حيث ينعدم دور سندات المؤسسات وأدوات المديونية الأجنبية في تركيبة مواردها المالية.

لم يتجاوز نصيب سندات المؤسسات في إجمالي المطلوبات حوالي 2% في العامين 2007 و 2008، مع العلم أن القروض المباشرة تمثل أعلى نسبة في مكونات التمويل المصرفي، حيث تصل حوالي 50% من إجمالي قيمة الأصول في الأعوام 2007، 2008. كما أن دور الأوراق المالية في أصول البنوك الخليجية يتراوح كاعلى نسبة في البنوك السعودية بحوالي 23% إلى أقل نسبة في قطر حوالي 8%.

كذلك يلاحظ تركيز التمويل في قطاعات معينة مثل القطاع العقاري وتمويل القروض الاستهلاكية للأفراد. ففي عام 2008 بلغت نسبة تمويل القطاع العقاري والقروض الاستهلاكية للأفراد حوالي 55% من إجمالي قروض القطاع المصرفي الخليجي، الأمر الذي يزيد من انكشاف القطاع المصرفي لمخاطر التمويل في ظل غياب أدوات لإدارة المخاطر في الأسواق المالية الخليجية.

يوضح جدول رقم (1) توزيع ملكية رساميل بنوك دول مجلس التعاون بين جهات مختلفة بدءاً بالقطاع الخاص وجهات أجنبية غير خليجية وحكومة وغيرهم. يلاحظ أن نسبة كبيرة من ملكية البنوك في كل دول مجلس التعاون تعود إلى القطاع الخاص المحلي في كل دولة، ولا توجد ملكية كبيرة للحكومة في القطاع المصرفي في دول المجلس باستثناء السعودية والإمارات، ومن الجدير بالملاحظة أنه لا توجد مشاركة ملحوظة من المستثمرين الأجانب من خارج دول المجلس في كل من الكويت، وقطر والإمارات. وتعتبر الكويت من أكثر الدول الخليجية تحفظاً تجاه المستثمرين الأجانب في القطاع المصرفي، إذ لا توجد ملكية للأجانب من داخل وخارج دول المجلس في البنوك الكويتية. كذلك يمكن ملاحظة أنه، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، لا يوجد دور ملموس في رساميل البنوك للعوائل الحاكمة في هذه الدول. خلاصة القول، أن القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون، تعود ملكيته إلى حد كبير للقطاع الخاص المحلي.

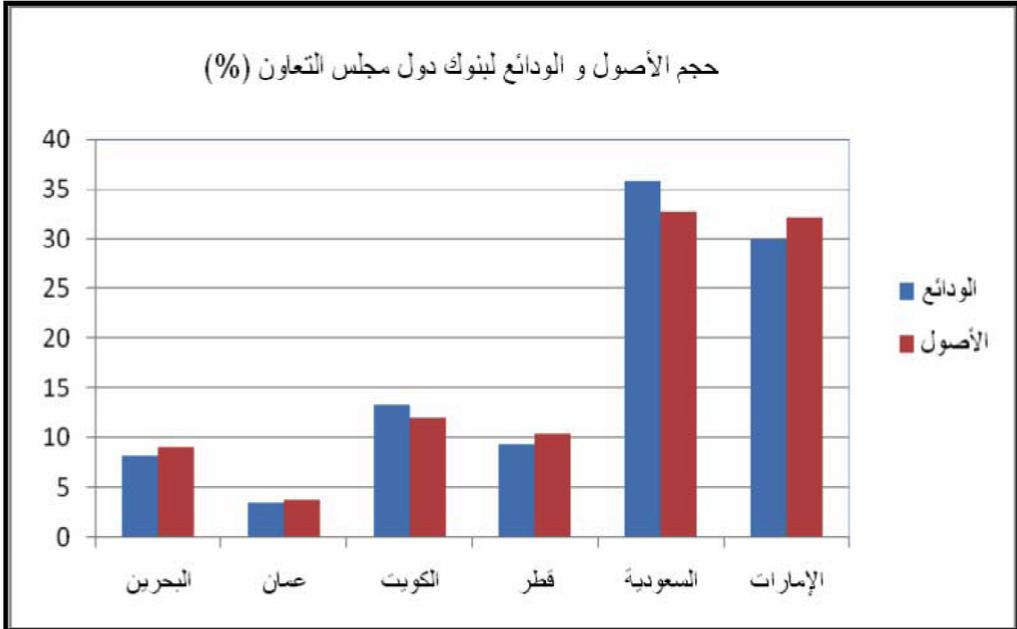
يوضح جدول رقم (2)، أن نسب الملاءة المالية لبنوك دول مجلس التعاون خلال الثلاث سنوات 2006-2008، هي أكبر بكثير من الحد الأدنى المطلوب لضمان الاستقرار المالي المحدد في بازل (2)، أما بالنسبة للقروض المتعثرة، فإن بنوك الكويت ودولة الإمارات العربية، تصدر بنوك دول المجلس

الأخرى، فإن أفضل البنوك من حيث التحصيل للقروض، هي بنوك قطر والسعودية. وبالنسبة لمعدل الربحية على الأصول، تتصدر البنوك الكويتية والقطرية بقية البنوك الخليجية.

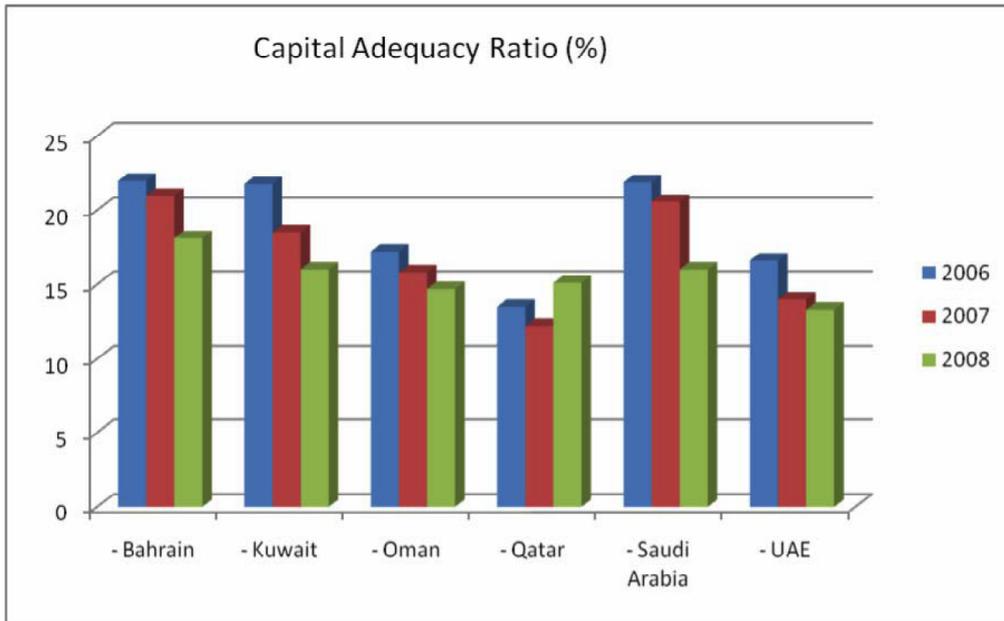
جدول رقم (1): توزيع ملكية رساميل البنوك (2008)

عدد البنوك	نسبة الملكية (%)	
<u>11</u>		<u>البحرين</u>
9	100 to 33	- قطاع خاص محلي
9	65 to 5	- تملك اجنبي GCC
1	66	- تملك اجنبي غير GCC
2	49 to 4	- حكومة
-	-	- عوائل حاكمة
<u>9</u>		<u>الكويت</u>
9	100 to 51	- قطاع خاص محلي
-	-	- تملك اجنبي GCC
-	-	- تملك اجنبي غير GCC
4	49 to 2	- حكومة
-	-	- عوائل حاكمة
<u>7</u>		<u>عمان</u>
7	90 to 16	- قطاع خاص محلي
3	35 to 15	- تملك اجنبي GCC
3	49 to 10	- تملك اجنبي غير GCC
5	27 to 7	- حكومة
1	10	- عوائل حاكمة
<u>9</u>		<u>قطر</u>
9	100 to 50	- قطاع خاص محلي
3	40 to 10	- تملك اجنبي GCC
-	-	- تملك اجنبي غير GCC
2	50 to 18	- حكومة
-	-	- عوائل حاكمة
<u>11</u>		<u>السعودية</u>
11	100 to 20	- قطاع خاص محلي
-	-	- تملك اجنبي GCC
7	40 to 3	- تملك اجنبي غير GCC
9	70 to 6	- حكومة
-	-	- عوائل حاكمة
<u>19</u>		<u>الإمارات</u>
19	100 to 20	- قطاع خاص محلي
3	20 to 11	- تملك اجنبي GCC
-	-	- تملك اجنبي غير GCC
16	77 to 3	- حكومة
6	70 to 12	- عوائل حاكمة

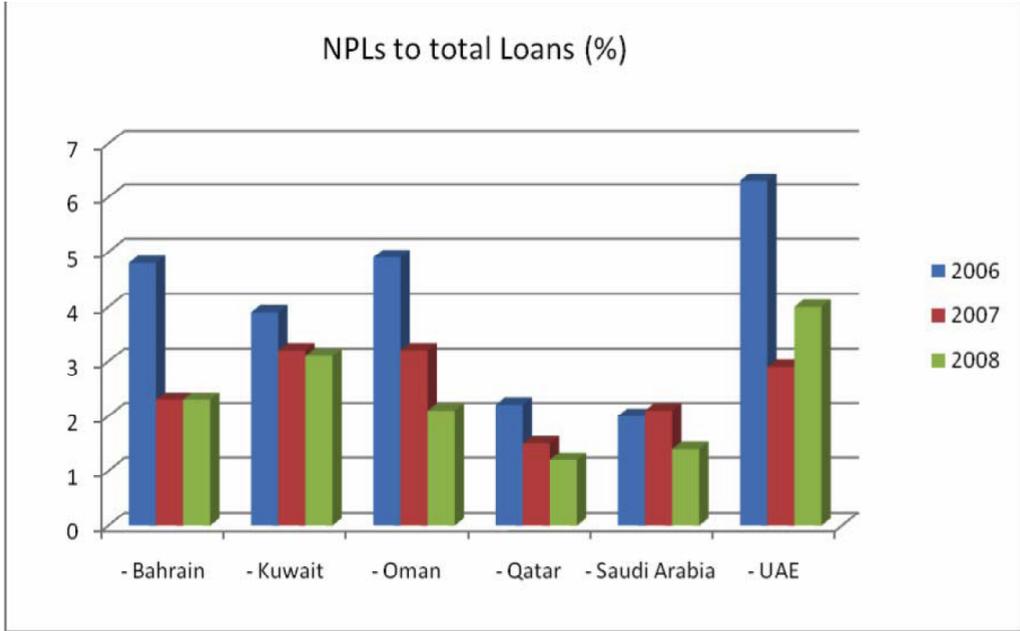
الشكل رقم (1): حجم الأصول والودائع لبنوك دول مجلس التعاون (%)
عام (2008)



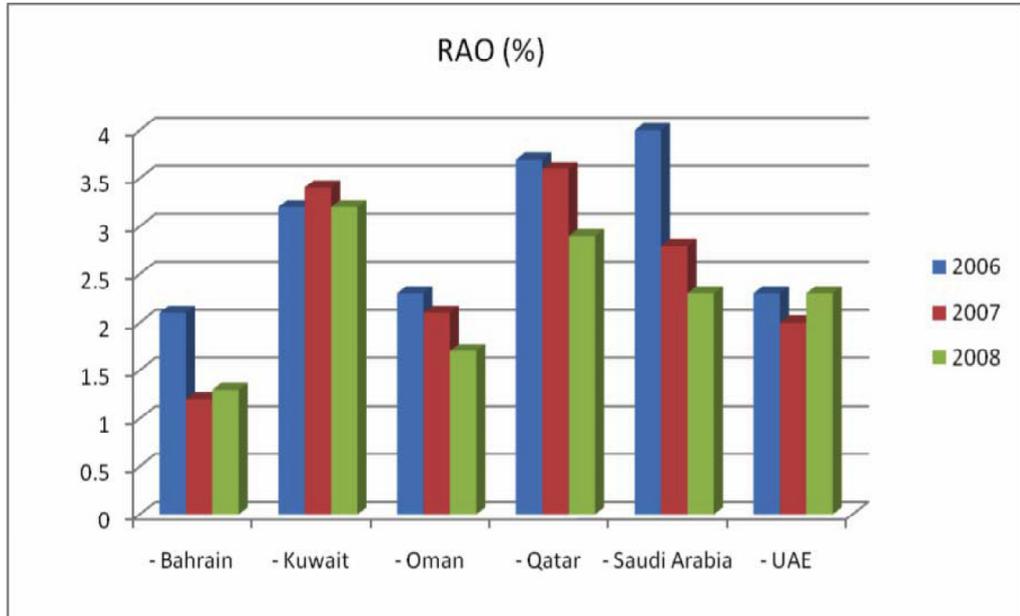
الشكل رقم (2): الملاءة الرأسمالية حسب كفاية رأس المال (%)



الشكل رقم (3): نسبة القروض المتعثرة (%)



الشكل رقم (4): معدل عائد الأصول (%)



رابعاً: منهجية البحث

لتحديد كفاءة البنوك، تستخدم الدراسة منهجية البرمجة الخطية، أو ما يُعرف بالتحليل التطويقي للبيانات⁽³⁾، والتي تحدد الكفاءة قياساً على أفضل أداء في المجموعة. يتطلب استخدام التحليل التطويقي، تصنيف البيانات لمخرجات ومدخلات. تمثل المدخلات في هذه الدراسة، الودائع والمصروفات الإدارية، التي تتضمن مصروفات الأجور والمرتببات، بينما تمثل المخرجات، القروض وصافي الأرباح المتحققة.

من المعلوم أن هذا التصنيف يركز على فرضية، أن أهم دور للبنوك الخليجية هو، الوساطة المالية بين المودعين والمستثمرين.

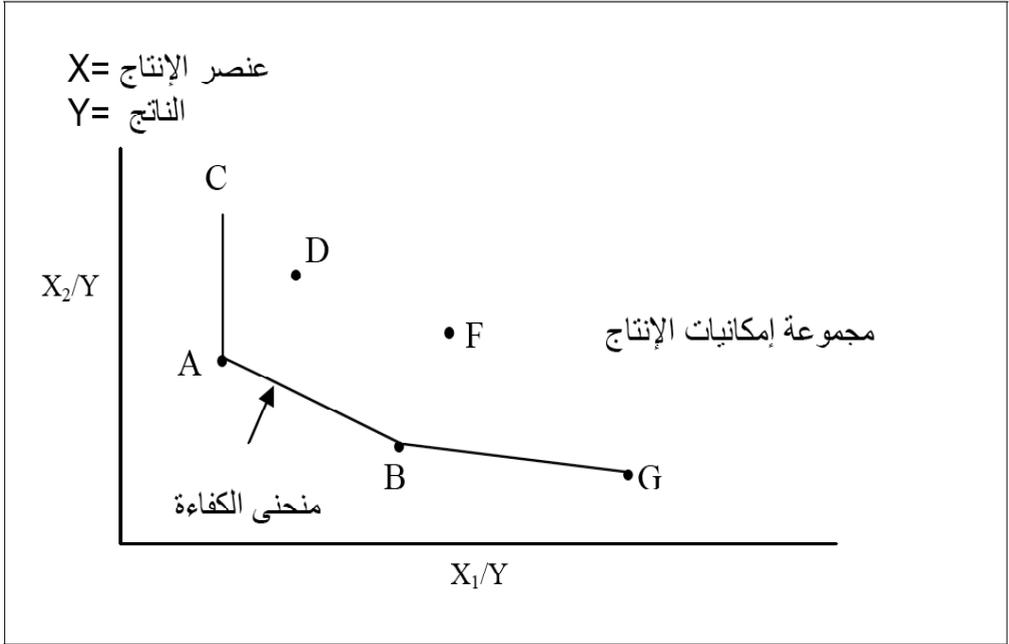
وفقاً لمنهجية التحليل التطويقي للبيانات، يتم في البداية حساب مستويات الكفاءة وفق ترتيب تنازلي، من الأفضل أو الأكفاء إلى الأقل كفاءة، ومن ثم حساب مؤشر يعادل الواحد الصحيح للأفضل، ومؤشر أقل من الواحد الصحيح للبنوك الأخرى، حسب بعدها عن أداء المجموعة القيادية في الكفاءة. ولهذا السبب، فقد تم استبعاد البنوك الإسلامية في هذه الدراسة، نسبة لاختلاف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية الأخرى، خاصة في ما يخص مفهوم المدخلات والمخرجات.

يتطلب حساب مستوى الكفاءة، إما تعظيم الإنتاج مع تحديد مستوى مدخلات الإنتاج عند مستوى معين، أو تقليل مدخلات الإنتاج لأقل ما يمكن، مع تحديد مستوى الإنتاج عند وضع معين. في الشكل رقم (5) تمثل الخطوط (CG)، الحد الأدنى لمدخلات الإنتاج التي تنتج كمية محددة من الإنتاج (Y)، ولذلك فإن النقاط التي تقع على هذا الخط، تعتبر الوحدات الإنتاجية الأمثل، بينما كل النقاط التي تقع فوق الجدار الأدنى للمدخلات غير كفوءة، أو دون مستوى الكفاءة مقارنة بنظيراتها الواقعة فوق الخط.

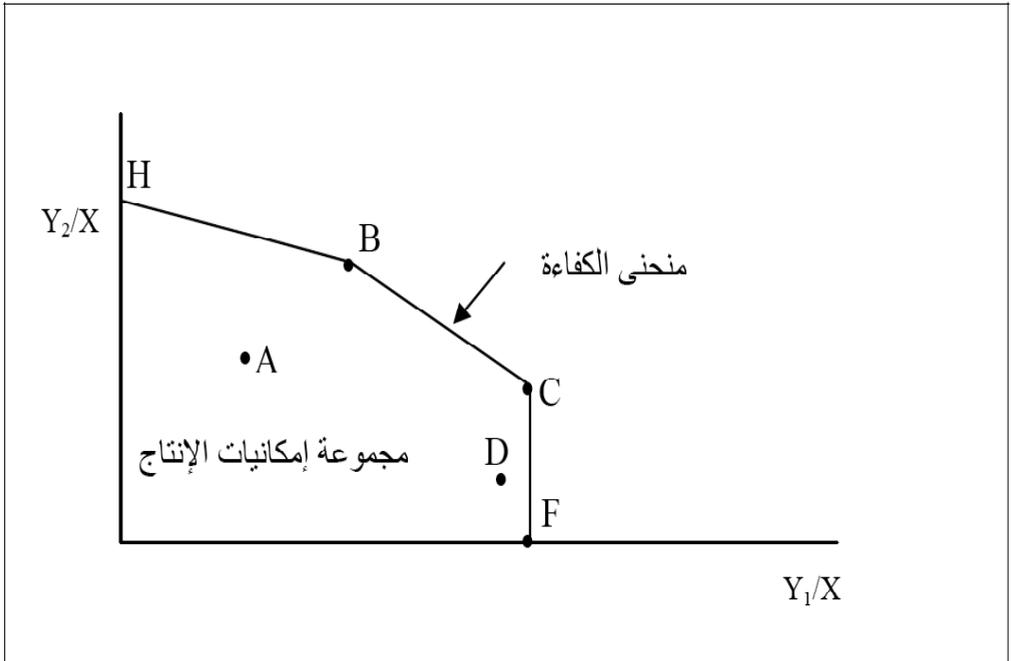
يمثل الشكل رقم (6)، تعظيم الأرباح مع تثبيت مدخلات الإنتاج عند مستوى محدد. لذلك فإن الخط الذي يربط النقاط (HF)، يمثل الجدار الأعلى أو جدار الكفاءة. فكل النقاط التي تقع داخل جدار الكفاءة تعتبر غير كفوءة. إذا، في كلا الحالتين يقاس مستوى الكفاءة أو عدمها، بمدى بُعد الوحدات الإنتاجية عن جدار الكفاءة.

ويمكن كذلك التعبير عما يتضمنه الشكلان (5) و (6) في إطار معادلات رياضية كما هو موضح في نموذج البرمجة الخطية المضمن في المعادلات (1) - (4). حيث تهدف دالة الهدف من المعادلة (1) إلى تصغير أو تقليل تكاليف الإنتاج لأقل ما يمكن بشرط تحقق المعادلة (2) التي ترمز للشكل رقم (6) والمعادلة (3) للشكل رقم (5).

الشكل رقم (5): منحنى الكفاءة عند تقليل التكاليف لحالة عنصري إنتاج ومنتج واحد



الشكل رقم (6): منحنى الكفاءة عند تعظيم الأرباح: منتجين وعنصر إنتاج واحد



لقياس الكفاءة الفنية، تم استخدام دالة كفاءة التكاليف التالية:

$$\theta = \sum_q W_{qj} X_{qj} \quad = \text{تقليل} \quad (1)$$

تحت القيود التالية:

$$\sum_i \lambda_i Y_{ip} \geq Y_{jp} \quad \text{لكل } p \quad (2)$$

$$\sum_i \lambda_i X_{iq} \leq X_{iq} \quad \text{لكل } q \quad (3)$$

$$\sum_i \lambda_i = 1 \quad \lambda_i \geq 0 \quad (4)$$

حيث تمثل n عدد البنوك، X_j المدخلات، Y_i المخرجات، و W_j أسعار المدخلات.

لتحديد مصادر الكفاءة أو عدمها، فقد تم استخدام تحليل الانحدار لمعرفة العلاقة الارتباطية بين مؤشر الكفاءة الذي تم التوصل إليه من نموذج البرمجة الخطية، وبعض النسب المالية الهامة، مثل: معدل عائد الأصول، ونسبة القروض للودائع، ومؤشر حجم البنك، متمثلاً في نسبة الودائع لكل بنك من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي لكل دولة. ولذلك، تم استخدام تحليل الانحدار، باعتبار مؤشر الكفاءة متغير تابع، والنسب المالية المذكورة اعلاه متغيرات مستقلة.

خامساً: نتائج البحث

كما تم إيضاحه في المنهجية، فإن البحث يهدف إلى قياس الكفاءة الفنية التي تنقسم بدورها إلى قسمين: هما: الكفاءة الفنية البحتة، وكفاءة الحجم (Scale). تقيس الكفاءة الفنية البحتة كفاءة إدارة المنشأة في إطار تنفيذ خطة إنتاج كفاءة عند استخدام مدخلات الإنتاج. أما كفاءة الحجم، فإنها تقيس إذا ما كان حجم الأنشطة أو الخدمات التي يقدمها البنك تتناسب مع الحجم الأمثل وإنتاجيته الفعلية. ومن خلال معرفة كفاءة الحجم، فإنه يمكن تحديد الإنتاجية المفقودة نتيجة لعدم الكفاءة. يلخص الجدول رقم (2) نتائج الكفاءة الفنية للبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2006 إلى 2008. توضح نتائج الجدول أن هناك انخفاض واضح في الكفاءة الفنية في عام 2008 مقارنة بعام 2007 في دول المجلس، وذلك نتيجة لانخفاض في الكفاءة الفنية البحتة وكفاءة الحجم. وقد زاد حجم الإنتاج المفقود نتيجة لعدم كفاءة الحجم إلى 17% في عام 2008 مقارنة بـ 5% في عام 2007، الأمر الذي يوضح تأثير الأزمة المالية العالمية على قطاع البنوك في دول مجلس التعاون.

كما توضح نتائج الجدول رقم (3)، العلاقة بين مؤشر الكفاءة الفنية وبعض النسب المالية التي تتضمن مؤشراً للربحية متمثلاً في العائد على الأصول، ومؤشراً للمخاطر متمثلاً في نسبة القروض لإجمالي الودائع لدى كل بنك، ومؤشراً لحجم البنك متمثلاً في نسبة حجم الودائع لكل بنك، من إجمالي الودائع

البنكية في كل دولة. كما تظهر نتائج الجدول نفسه، أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر الحجم وكفاءة الحجم، الأمر الذي يوضح أن أحد أهم مصادر عدم كفاءة البنوك في دول المجلس هو، عدم إتساق الإنتاجية الحقيقية مع حجم النشاط المصرفي. كذلك توضح النتائج، وجود علاقة عكسية بين مؤشر المخاطر وكفاءة الحجم، الأمر الذي يؤكد أهمية وجود أدوات لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي في دول الخليج العربية.

جدول رقم (2): متوسط الكفاءة

2008	2007	2006	عدد البنوك	الدولة
			8	السعودية:
0.44	0.72	0.68		- كفاءة فنية
0.58	0.77	0.82		- كفاءة فنية بحثة
0.81	0.93	0.83		- كفاءة حجم
0.19	0.07	0.17		- إنتاج مفقود
			7	الكويت:
0.73	0.90	0.71		- كفاءة فنية
0.74	0.91	0.91		- كفاءة فنية بحثة
0.97	0.98	0.78		- كفاءة حجم
0.03	0.02	0.22		- إنتاج مفقود
			8	الإمارات:
0.51	0.85	0.65		- كفاءة فنية
0.67	0.89	0.68		- كفاءة فنية بحثة
0.80	0.96	0.95		- كفاءة حجم
0.20	0.04	0.05		- إنتاج مفقود
			4	قطر:
0.63	0.86	0.66		- كفاءة فنية
0.78	0.87	0.69		- كفاءة فنية بحثة
0.84	0.97	0.96		- كفاءة حجم
0.16	0.03	0.04		- إنتاج مفقود
			4	البحرين:
0.61	0.74	0.55		- كفاءة فنية
0.77	0.85	0.76		- كفاءة فنية بحثة
0.79	0.88	0.78		- كفاءة حجم
0.21	0.12	0.22		- إنتاج مفقود
			5	عمان:
0.40	0.86	0.67		- كفاءة فنية
0.49	0.87	0.92		- كفاءة فنية بحثة
0.84	0.99	0.72		- كفاءة حجم
0.16	0.01	0.28		- إنتاج مفقود
			36	الإقليم:
0.55	0.82	0.70		- كفاءة فنية
0.67	0.86	0.79		- كفاءة فنية بحثة
0.84	0.95	0.83		- كفاءة حجم
0.16	0.05	0.17		- إنتاج مفقود

ملحوظة:

1. تم احتساب الأرقام في الجدول رقم (3) من جداول الملاحق (1) - (3) .
2. الكفاءة الفنية = الكفاءة الفنية بحثة X كفاءة الحجم

جدول رقم (3): نتائج تحليل الانحدار

كفاءة الحجم	الكفاءة الفنية		كفاءة الحجم	الكفاءة الفنية	
×-0.06 (0.00)	×0.65 (0.00)	<u>الكويت:</u> x (p-value)	-0.51 (0.19)	×1.21 (0.00)	<u>السعودية:</u> x (p-value)
×0.005 (0.01)	×0.06 (0.00)	z (p-value)	0.001 (0.92)	×0.039 (0.05)	z (p-value)
0.0001 (0.54)	0.002 (0.08)	h (p-value)	-0.004 (0.10)	×-0.10 (0.06)	h (p-value)
×0.96 (0.00)	×0.29 (0.03)	c (p-value)	1.30 (0.00)	×1.27 (0.01)	c (p-value)
0.99 (0.00)	0.98 (0.02)	R^2	0.27 (0.09)	0.49 (0.79)	R^2
×(0.72)	×(0.68)	LM B-Pagan	(0.37)	(0.14)	LM B-Pagan
-0.31 (0.12)	0.11 (0.32)	<u>قطر:</u> x (p-value)	-0.45 (0.24)	0.25 (0.54)	<u>الإمارات العربية:</u> x (p-value)
×-0.07 (0.04)	×0.12 (0.01)	z (p-value)	0.003 (0.82)	0.013 (0.74)	z (p-value)
×-0.01 (0.04)	0.004 (0.39)	h (p-value)	×-0.003 (0.03)	-0.0001 (0.94)	h (p-value)
×2.08 (0.00)	×-0.06 (0.89)	c (p-value)	×1.27 (0.00)	×0.67 (0.00)	c (p-value)
0.37 (0.21)	0.93 (0.84)	R^2	0.02 (0.03)	0.15 (0.79)	R^2
(0.27)	(0.07)	LM B-Pagan	(0.32)	×(0.002)	LM B-Pagan
-0.93 (0.80)	-0.03 (0.63)	<u>عمان:</u> x (p-value)	-0.31 (0.12)	0.073 (0.71)	<u>البحرين:</u> x (p-value)
-0.001 (0.30)	×-0.003 (0.02)	z (p-value)	×0.07 (0.04)	-0.05 (0.63)	z (p-value)
×-0.004 (0.00)	×-0.004 (0.00)	h (p-value)	×-0.01 (0.04)	0.001 (0.67)	h (p-value)
×1.23 (0.00)	×0.58 (0.00)	c (p-value)	×2.08 (0.00)	×0.66 (0.02)	c (p-value)
0.05 (0.00)	0.25 (0.84)	R^2	0.14 (0.28)	0.04 (0.49)	R^2
×(0.31)	×(0.002)	LM B-Pagan	(0.23)	(0.20)	LM B-Pagan

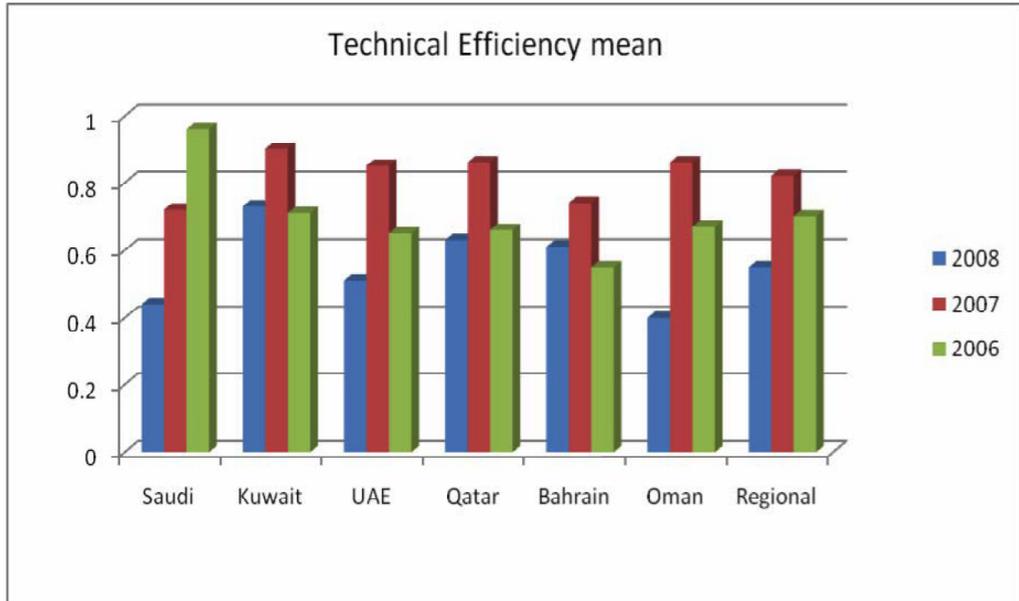
ملحوظة:

h = الفروض على الودائع، z = عائد الأصول، و x = حجم البنوك

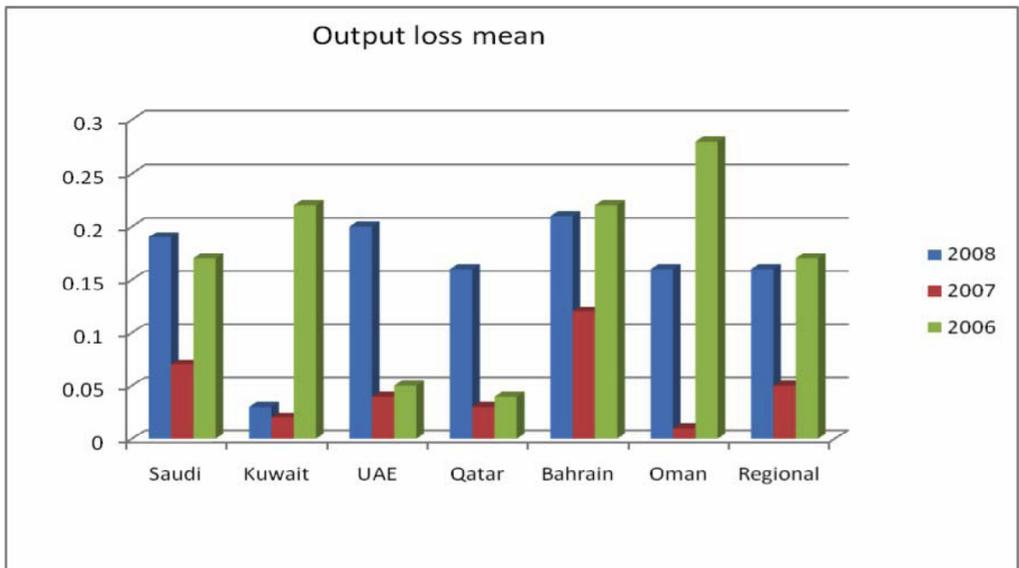
× معنوية تحت مستوى 5%

• LM و B-Pagan إختبارين للتسلسل الذاتي للتباين المشروط

الشكل رقم (7): متوسط الكفاءة الفنية



الشكل رقم (8): متوسط الإنتاج المفقود



سادساً: الخلاصة

تم استخدام التحليل التطويقي للبيانات لقياس كفاءة البنوك الخليجية إستانداً على مفهوم، أن البنوك تنتج خدمات مالية باستخدام مدخلات إنتاج تشمل، الودائع ومصروفات التشغيل، وذلك لتحقيق عوائد ربحية، وتقديم قروض للأنشطة الاستثمارية.

تعتبر المنشأة الاقتصادية أكثر كفاءة من غيرها عندما تستطيع أن تنتج مستوى أعلى من الإنتاج بنفس مستوى تكاليف التشغيل أو تقليل تكاليف التشغيل إلى حد أدنى، مع الاحتفاظ بمستوى الإنتاج إلى مستوى محدد، علماً بأن الكفاءة الفنية تنقسم إلى قسمين، هما: الكفاءة الفنية البحتة وكفاءة الحجم. تقيس الكفاءة الفنية البحتة، كفاءة إدارة المنشأة من خلال تنفيذ خطة إنتاج عند استخدام أمثل لمدخلات الإنتاج، أما كفاءة الحجم، فهي مرتبطة بمدى توافق حجم الخدمات والأنشطة التي يقدمها البنك، مع حجم الموارد الفعلية المتاحة.

من خلال استعراض مؤشرات الكفاءة الفنية يلاحظ أن البنوك الخليجية قد حققت أعلى مستويات الكفاءة في عام 2007، حيث تتاقتصت الكفاءة في عام 2008. ومن خلال مؤشر كفاءة الحجم، فإنه يمكن استخلاص نسبة الإنتاجية المفقودة نتيجة لعدم الكفاءة. كذلك فإن نتائج البحث تتضمن، التراجع في الإنتاجية في عام 2008، نتيجة لتراجع مؤشر كفاءة الحجم، حيث قدر أن نسبة الإنتاج المفقود في عام 2008، بلغت حوالي 16% مقارنة بنسبة 5% في عام 2007. كما أوضحت الدراسة، أن نسبة كبيرة من تراجع الكفاءة الفنية ناتج عن، تراجع كفاءة الحجم، بدلاً من تراجع الكفاءة الفنية البحتة.

معرفة العوامل المؤثرة في كفاءة البنوك الخليجية، فقد تم قياس العلاقة الارتباطية بين مؤشر الكفاءة (كمتغير تابع)، ومؤشرات مالية تتضمن، مؤشر الربحية للأصول، ومؤشر للمخاطر وهو نسبة حجم التمويل لكل بنك من إجمالي التمويل للبنوك في كل دولة، ومؤشر لحجم البنك (حجم الودائع لكل بنك كنسبة من إجمالي الودائع في كل دولة). توضح نتائج البحث أن، كفاءة الحجم ذات علاقة عكسية مع مؤشر الحجم، الأمر الذي يوضح أن أهم مصدر لعدم كفاءة البنوك الخليجية هو، عدم الاتساق بين حجم الودائع وحجم النشاط التمويلي المربح. كما تؤكد النتائج، وجود علاقة عكسية بين مؤشر كفاءة الحجم ومؤشر المخاطر، الأمر الذي يدعم أهمية وجود أدوات مالية لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي الخليجي. توضح الدراسة أيضاً، إمكانية رفع مستوى مؤشر الكفاءة الفنية للبنوك السعودية، من خلال معالجة مؤشر المخاطر ومؤشر الحجم.

سابعاً: ملخص المناقشات

بعد عرض أهم نتائج البحث، تم فتح المجال للمناقشة من جانب الحضور، حيث تضمن النقاش الاستفسارات والتوضيحات التالية:

ضمن الحديث حول أهم سمات البنوك الخليجية المتمثلة في اعتماد البنوك الخليجية بدرجة كبيرة على القروض كمصدر أساسي من مصادر تمويل الأنشطة الاستثمارية بعيداً عن إصدار سندات، أشار أحد الحضور إلى أن هذه السمة ليست مشكلة كبيرة للبنوك الخليجية لأن لديها سيولة كبيرة، وبالتالي فإنها ليست بحاجة لإصدار أدوات مديونية مثل السندات التي من شأنها زيادة المخاطر للبنوك. وقد أوضح مقدم الورقة بأن، وجود سيولة كبيرة لدى القطاع المصرفي الخليجي دلالة واضحة لعدم اتساق حجم الودائع مع وجود فرص تمويلية مربحة، الأمر الذي يتعارض بدوره مع مفهوم كفاءة الحجم، وفي هذه الحالة فإنه يصبح أمام البنوك الخليجية خيارين: الأول، استكشاف قنوات استثمارية جديدة للاستفادة من السيولة المتوفرة لديها لخلق عوائد مجزية لأصحاب الودائع، أو تقليص حجم ودائعها بما يتناسب مع فرص الاستثمار المتاحة.

وأثار مشارك آخر سؤالاً، حول مدى دقة المعلومة التي حوتها الورقة في ما يخص عدم مشاركة العوائل الحاكمة في كل من الكويت والبحرين في ملكية رساميل القطاع المصرفي، إذ من الممكن أن تكون مساهمة العوائل الحاكمة في هذه الدول في رساميل البنوك بصورة غير مباشرة وذلك من خلال مساهماتها في تأسيس شركات تجارية تمتلك فيها البنوك أسهماً.

أوضح المحاضر بأن مصدر المعلومات الخاصة بالجدول رقم (1) في الورقة والتي تتضمن توزيع ملكية رساميل البنوك لعام 2008 هو (Bankscope) وهو الموقع المتخصص بجمع معلومات عن أكثر من ثلاثين ألف بنك في كل أرجاء العالم. أما بالنسبة للبنوك التي تساهم في تأسيس شركات تجارية ضمن مساهمين آخرين، فلا يعني ذلك أن ملاك الشركة هم ملاك البنك المساهم في تأسيس الشركة.

كما استفسر مشارك آخر عن سبب اعتماد نتائج البحث على بيانات لفترة ثلاث سنوات فقط (2006-2008)، حيث أنه من الأجدر استخدام بيانات لمدة الخمس عشرة سنة الماضية على سبيل المثال. أجاب المحاضر على هذه النقطة بأن تركيبة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لا تحتاج للذهاب بعيداً لفترات زمنية طويلة، إذ أن أهم التطورات في القطاع المصرفي الخليجي قد تمت خلال السنوات الخمس الماضية فقط، وتتمثل هذه التطورات في دخول بنوك عالمية وإقليمية جديدة للمنطقة وتبني البنوك المركزية في دول الخليج سياسات إعادة هيكلة القطاع المصرفي الخليجي في الأعوام الأربعة الماضية.

الهوامش

- (1) العوائد المتزايدة للحجم ”ترجمة للتعبير “Increasing return to scale .
- (2) ثبات عوائد الحجم ”ترجمة للتعبير “Constant return to Scale .
- (3) التحليل التطويقي للبيانات ترجمة لتعبير (Data Envelopment Analysis).

المراجع العربية

السقا، محمد إبراهيم (2002)، «تحليل الكفاءة الفنية للبنوك بدولة الكويت باستخدام التحليل التطويقي للبيانات»، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني.

المراجع الأجنبية

AL-Hassan A., Khamis M., Oulid N., (April 2010) “The GCC banking sector: topology and analysis” IMF, WP/10/87.

Darrat A.; Topuz C.; and Yousef T., (2002) “Assessing Cost and Technical Efficiency of Banks in Kuwait” Economic Research Forum, 8th annual conference, Cairo.

Limam, I. (2003) “A Comparative Study of GCC Banks Technical Efficiency”, ERF Working Paper No. 0119.

الملاحق

ملحق رقم (1): مؤشرات الكفاءة (2008)

اسم البنك	الكفاءة الفنية	الكفاءة الفنية البحتة	كفاءة الحجم	عوائد الحجم
بنك الرياض	0.448	0.591	0.758037	تناقص
بنك الجزيرة	0.312	0.325	0.96	ازدياد
بنك الاستثمار السعودي	0.452	0.457	0.989059	ازدياد
البنك السعودي الهولندي	0.365	0.374	0.975936	تناقص
البنك السعودي الفرنسي	0.546	0.755	0.723179	تناقص
البنك السعودي البريطاني	0.459	0.609	0.753695	تناقص
البنك العربي الوطني	0.446	0.561	0.795009	تناقص
البنك السعودي الأمريكي	0.542	1.00	0.542	تناقص
البنك الوطني الكويتي	1.00	1.00	1	ثبات
بنك الخليج	0.571	0.573	0.99651	ازدياد
البنك التجاري الكويتي	1.00	1.00	1	ثبات
البنك الأهلي الكويتي	0.225	0.273	0.824176	ازدياد
بنك الكويت والشرق الأوسط	0.697	0.700	0.995714	ازدياد
بنك الكويت الدولي	1.00	1.00	1	ثبات
بنك برقان	0.641	0.649	0.987673	تناقص
بنك أبوظبي الوطني	0.579	0.852	0.679577	تناقص
بنك أبوظبي التجاري	0.545	0.565	0.964602	تناقص
البنك التجاري العالمي	0.338	0.382	0.884817	ازدياد
بنك الخليج الأول	0.662	0.875	0.756571	تناقص
بنك الاتحاد الوطني	0.551	0.554	0.994585	ازدياد
بنك دبي التجاري	0.559	0.569	0.982425	تناقص
بنك الإمارات الدولي	0.396	1.00	0.396	تناقص
بنك المشرق	0.464	0.600	0.773333	تناقص
بنك البحرين الوطني	1.00	1.00	1	ثبات
بنك البحرين والكويت	0.531	0.564	0.941489	ازدياد
البنك الأهلي المتحد	0.362	0.526	0.688213	تناقص
البنك البحريني السعودي	0.555	1.00	0.555	ازدياد
البنك الأهلي	0.336	0.606	0.554455	ازدياد
بنك ظفار العماني الفرنسي	0.420	0.475	0.884211	ازدياد
بنك مسقط	0.439	0.467	0.940043	تناقص
بنك عُمان الوطني	0.417	0.445	0.937079	ازدياد
بنك عُمان الدولي	0.422	0.475	0.888421	ازدياد
بنك قطر الوطني	0.644	1.00	0.644	تناقص
بنك قطر التجاري	0.856	1.00	0.856	تناقص
بنك الدوحة	0.579	0.604	0.958609	تناقص
بنك الدوحة الأهلي	0.476	0.526	0.904943	ازدياد

ملحق رقم (2): مؤشرات الكفاءة (2007)

عوائد الحجم	كفاءة الحجم	الكفاءة الفنية البحثة	الكفاءة الفنية	اسم البنك
تناقص	0.953227	0.75407	0.71880	بنك الرياض
ازدياد	0.988301	0.92316	0.91236	بنك الجزيرة
ازدياد	0.989522	0.59076	0.58457	بنك الاستثمار السعودي
تناقص	0.91134	0.59621	0.54335	البنك السعودي الهولندي
تناقص	0.91227	0.87108	0.79466	البنك السعودي الفرنسي
تناقص	0.961425	0.74531	0.71656	البنك السعودي البريطاني
تناقص	0.968672	0.74086	0.71765	البنك العربي الوطني
تناقص	0.78838	1.00000	0.78838	البنك السعودي الأمريكي
تناقص	0.94445	1.00000	0.94445	البنك الوطني الكويتي
تناقص	0.99683	1.00000	0.99683	بنك الخليج
تناقص	0.99518	1.00000	0.99518	البنك التجاري الكويتي
ازدياد	0.999484	0.73581	0.73543	البنك الأهلي الكويتي
ازدياد	0.990275	0.86168	0.85330	بنك الكويت والشرق الأوسط
ازدياد	0.995497	0.79940	0.79580	بنك الكويت الدولي
ثبات	1	1.00000	1.00000	بنك برقان
ثبات	1	1.00000	1.00000	بنك أبو ظبي الوطني
ثبات	1	1.00000	1.00000	بنك أبو ظبي التجاري
ازدياد	0.996426	0.83103	0.82806	البنك التجاري العالمي
تناقص	0.961304	0.86780	0.83422	بنك الخليج الأول
ازدياد	0.995808	0.78725	0.78395	بنك الاتحاد الوطني
ازدياد	0.999379	0.88624	0.88569	بنك دبي التجاري
تناقص	0.79067	1.00000	0.79067	بنك الإمارات الدولي
تناقص	0.954401	0.75264	0.71832	بنك المشرق
ازدياد	0.981209	0.65298	0.64071	بنك البحرين الوطني
ازدياد	0.996873	0.76747	0.76507	بنك البحرين والكويت
تناقص	0.83028	1.00000	0.83028	البنك الأهلي المتحد
ازدياد	0.74697	1.00000	0.74697	البنك البحريني السعودي
ثبات	1	1.00000	1.00000	البنك الأهلي
ازدياد	0.995178	0.86688	0.86270	بنك ظفار العماني الفرنسي
ازدياد	0.999197	0.92100	0.92026	بنك مسقط
ازدياد	0.991205	0.91417	0.90613	بنك عمان الوطني
ازدياد	0.966171	0.67309	0.65032	بنك عمان الدولي
تناقص	0.950299	0.83338	0.79196	بنك قطر الوطني
ثبات	1	1.00000	1.00000	بنك قطر التجاري
ازدياد	0.99937	0.90517	0.90460	بنك الدوحة
ازدياد	0.967185	0.78013	0.75453	بنك الدوحة الأهلي

ملحق رقم (3): مؤشرات الكفاءة (2006)

اسم البنك	الكفاءة الفنية	الكفاءة الفنية البحثة	كفاءة الحجم	عوائد الحجم
بنك الرياض	0.55910	0.71789	0.77881	تناقص
بنك الجزيرة	1.00000	1.00000	1	ثبات
بنك الاستثمار السعودي	0.93991	1.00000	0.93991	تناقص
البنك السعودي الهولندي	0.53386	0.57198	0.933354	تناقص
البنك السعودي الفرنسي	0.72807	1.00000	0.72807	تناقص
البنك السعودي البريطاني	0.55548	0.74172	0.748908	تناقص
البنك العربي الوطني	0.58346	0.68799	0.848065	تناقص
البنك السعودي الأمريكي	0.65051	1.00000	0.65051	تناقص
البنك الوطني الكويتي	0.73283	1.00000	0.73283	تناقص
بنك الخليج	0.85750	0.86073	0.996247	تناقص
البنك التجاري الكويتي	1.00000	1.00000	1	ثبات
البنك الأهلي الكويتي	0.52289	0.65363	0.799979	تناقص
بنك الكويت والشرق الأوسط	0.64690	0.65935	0.981118	ازدياد
بنك الكويت الدولي	0.50954	0.56205	0.906574	تناقص
بنك برقان	0.73343	0.74626	0.982808	ازدياد
بنك أبوظبي الوطني	0.59532	0.62737	0.948914	تناقص
بنك أبوظبي التجاري	1.00000	1.00000	1	ثبات
البنك التجاري العالمي	0.53233	0.58389	0.911696	تناقص
بنك الخليج الأول	0.67818	0.67888	0.998969	ازدياد
بنك الاتحاد الوطني	0.73198	0.74909	0.977159	ازدياد
بنك دبي التجاري	0.65787	0.67535	0.974117	تناقص
بنك الإمارات الدولي	0.48645	0.51538	0.943867	تناقص
بنك المشرق	0.56701	0.65191	0.869767	تناقص
بنك البحرين الوطني	0.47075	0.47113	0.999193	تناقص
بنك البحرين والكويت	0.63344	0.66140	0.957726	تناقص
البنك الأهلي المتحد	0.65845	1.00000	0.65845	تناقص
البنك البحريني السعودي	0.44395	1.00000	0.44395	ازدياد
البنك الأهلي	1.00000	1.00000	1	ثبات
بنك ظفار العماني الفرنسي	0.70190	0.77005	0.911499	تناقص
بنك مسقط	0.58608	0.69063	0.848616	تناقص
بنك عُمان الوطني	0.54848	0.60494	0.906668	تناقص
بنك عُمان الدولي	0.51436	0.54184	0.949284	تناقص
بنك قطر الوطني	0.64373	0.65136	0.988286	تناقص
بنك قطر التجاري	0.72370	0.79466	0.910704	تناقص
بنك الدوحة	0.70083	0.71227	0.983939	تناقص
بنك الدوحة الأهلي	0.58595	0.60586	0.967138	تناقص

ملحق رقم (4): مؤشرات الكفاءة (2006-2008)

كفاءة الحجم	الكفاءة الفنية البحتة	الكفاءة الفنية	اسم البنك
0.830025	0.687653	0.5753	بنك الرياض
0.982767	0.749387	0.741453	بنك الجزيرة
0.97283	0.682587	0.658827	بنك الاستثمار السعودي
0.94021	0.514063	0.480737	البنك السعودي الهولندي
0.78784	0.87536	0.689577	البنك السعودي الفرنسي
0.821343	0.698677	0.577013	البنك السعودي البريطاني
0.870582	0.663283	0.58237	البنك العربي الوطني
0.660297	1	0.660297	البنك السعودي الأمريكي
0.892427	1	0.892427	البنك الوطني الكويتي
0.996529	0.811243	0.808443	بنك الخليج
0.998393	1	0.998393	البنك التجاري الكويتي
0.874546	0.554147	0.49444	البنك الاهلي الكويتي
0.989036	0.740343	0.7324	بنك الكويت والشرق الاوسط
0.967357	0.78715	0.768447	بنك الكويت الدولي
0.99016	0.79842	0.791477	بنك برفان
0.876164	0.826457	0.724773	بنك ابو ظبي الوطني
0.988201	0.855	0.848333	بنك ابو ظبي التجاري
0.93098	0.598973	0.56613	البنك التجاري العالمي
0.905615	0.807227	0.7248	بنك الخليج الاول
0.989184	0.69678	0.688977	بنك الاتحاد الوطني
0.985307	0.710197	0.700853	بنك دبي التجاري
0.710179	0.83846	0.557707	بنك الإمارات الدولي
0.865834	0.668183	0.58311	بنك المشرق
0.993467	0.708037	0.70382	بنك البحرين الوطني
0.965363	0.66429	0.64317	بنك البحرين والكويت
0.725648	0.842	0.61691	البنك الاهلي المتحد
0.581973	1	0.581973	البنك البحريني السعودي
0.851485	0.868667	0.778667	البنك الاهلي
0.930296	0.703977	0.661533	بنك ظفار العماني الفرنسي
0.929285	0.692877	0.648447	بنك مسقط
0.944984	0.654703	0.62387	بنك عُمان الوطني
0.934625	0.56331	0.528893	بنك عُمان الدولي
0.860862	0.828247	0.69323	بنك قطر الوطني
0.922235	0.931553	0.8599	بنك قطر التجاري
0.980639	0.74048	0.728143	بنك الدوحة
0.946422	0.63733	0.605493	بنك الدوحة الاهلي

- تمثل الأرقام المتوسطات خلال الثلاث سنوات.

ملحق رقم (5): مؤشرات ترتيب البنوك

الاستثمار	صافي الأرباح	الودائع	اسم البنك
4	7	6	بنك الرياض
20	26	26	بنك الجزيرة
12	23	17	بنك الاستثمار السعودي
15	19	16	البنك السعودي الهولندي
9	9	8	البنك السعودي الفرنسي
6	8	5	البنك السعودي البريطاني
7	11	9	البنك العربي الوطني
1	2	3	البنك السعودي الأمريكي
10	3	10	البنك الوطني الكويتي
22	16	15	بنك الخليج
26	15	18	البنك التجاري الكويتي
23	34	19	البنك الأهلي الكويتي
27	24	25	بنك الكويت والشرق الأوسط
30	25	31	بنك الكويت الدولي
29	18	20	بنك برقان
13	5	4	بنك أبوظبي الوطني
17	13	11	بنك أبوظبي التجاري
33	33	32	البنك التجاري العالمي
14	10	12	بنك الخليج الأول
25	17	14	بنك الاتحاد الوطني
24	21	23	بنك دبي التجاري
2	1	1	بنك الإمارات الدولي
8	12	13	بنك المشرق
21	27	27	بنك البحرين الوطني
19	28	30	بنك البحرين والكويت
3	4	2	البنك الأهلي المتحد
31	36	36	البنك البحريني السعودي
35	35	35	البنك الأهلي
36	32	34	بنك ظفار العماني الفرنسي
18	22	22	بنك مسقط
32	29	29	بنك عُمان الوطني
34	31	33	بنك عُمان الدولي
11	6	7	بنك قطر الوطني
16	14	21	بنك قطر التجاري
5	20	24	بنك الدوحة
28	34	19	بنك الدوحة الأهلي

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الامام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد انس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت
إعداد: د .بلد قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج
إعداد: د. وشاح رزاق
د. إبراهيم أونور
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون
إعداد: د. بلقاسم العباس
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة
إعداد: أ. الآن بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي
إعداد: د. أحمد الكواز

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24848754 - 24844061 - 24843130 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

